الهاشم: تحفظات على «الرهن العقاري»

الحكومة لـ«المالية البرلمانية»: كلفة «خفض الاستقطاع» عالية

رياض عواد

انتهى اجتماع اللجنة المالية البرلمانية مع وزير المالية وفريق التأمينات الاجتماعية المخصص لمناقشة خفض الاستقطاع وإلغاء فوائد الاستبدال.

اكدت رئيس اللجنة المالية صفاء الهاشم عن وجود مرونة حكومية في موضوع تخفيض فائدة قروض المتقاعدين من موسسة التامينات الاجتماعية الي ما دون الـ25%

وأضافت الهاشم في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الامة ان الاجتماع كان لجنة فرعية ولم نتخذ فيه قرار وذلك لوجود عدد من الأعضاء خارج الكويت منهم النائب ناصر الدوسري الذي يرافق والدة في رحلة علاج

وأشارت الهاشم ان الحكومة في الاجتماع ان التعديلات التي قدمتها الحكومة تقرير رقم 24 الخاص بالاستبدال والفوائد العالية ووضع سقف له هي تعديلات على الصياغة اللغوية وكان هناك نيابي حكومي بهذا الشأن

وقالت الهاشم وجدت مرونة حكومية للاستماع لموضوع تخفيض القسط من 25% الي 10 % موكدة ان الكلفة وفقا للجدول الذين قدموه لمدة 7 شهور ونسب الاستقطاع المختلفة فان نسبة تكلفة الفوائد الحالية 25% تصل الي 94 مليون دينار واذا انخفضت الي ما بين 15 الي 17% فان التكلفة ستصل الي 123 مليون دينار تتحملها الخزانة العامة مشيره الي ان هذه التكلفة هي في حالة افتراض طلب كل المتقاعدين الحاليين في 2020/4/1 موكدة ان عدد المتقاعدين الذين طلبوا القرض وصل الي 50 الف من اصل 140 الف لافته الي انه لو انخفضت النسبة فان العدد سيرتفع

وأكدت الهاشم ان وزير المالية حضر الاجتماع وأبلغني بدراسة الموضوع ولذلك انا اربط هذا الموضوع مع موضوع الرهن العقاري الذي سيقوم بتجزئة معاش المتقاعد وينتفه

وبينت الهاشم ان هذا الامر من الممكن لا يعجب الكثير وانتم احرار وراشدين لكن كلامي هذا للتاريخ في ان كثرة القوانين في ظل وجود هذا المردود البسيط لدي المواطن سيدخله في متاهات خاصة في قانون الرهن العقاري الذي من الممكن ان يقود الناس الي السجن مطالبة الحكومة في ان تكون حذرة مع هذا القانون

وأوضحت الهاشم ان اجتماع اللجنة سيكون يوم الاحد المقبل في حالة وجود جلسة يوم الثلاثاء القادم واذا لم تكن هناك جلسة فان اجتماعنا سيكون يوم الأربعاء القادم مشيره الي اننا قمنا بمناقشة التعديلات المقدمة من النواب دون ان نصوت عليها لعدم اكتمال النصاب

وبينت الهاشم انه تم نقاش موضوع الرهن العقاري وهو مشروع قانون مقدم من الحكومة وانا شخصيا لدي علية تحفظ وعلامات استفهام كثيرة واخاف من دخول المواطنين في أمور وديون غير عادية خاصة بعد عدم وجود تجارب مع الحكومة في تطبيق قوانين ورقابه شديدة علي إعطاء المواطن ما يكفي ووفقا لنظام شرائح

وقالت ان نظام الشرائح يعني إعطاء الدعم للمواطن وفقا لدخله هذا نظام لا يلوح حتي في افق الحكومة الذي سينفع المواطن في قانون الرهن العقاري وقانون الاستبدال والقرض الحسن مما سيجعل الخيارات مفتوحة لدي المواطن في عدم تنتيف المعاش

واستغربت الهاشم من قرار الطيران المدني الذي طالب فيه بعمل فحوصات طبية لكل من يريد الدخول الي الكويت من الدول الموبوءة الا بعد تاريخ 8 مارس مشيرة الي ان ما نمر فيه الان يتعلق بالأمن القومي ويجب تطبيقه فورا بدلا من انتظار هذا التاريخ

وقالت الهاشم ان رقم الحالات المصابة او المشتبه بهم يرعبني مقارنة بحجم الكويت مع باقي دول المنطقة ويعتبر غير طبيعي ويتعلق بالامن القومي ويجب ان لا تكون هناك أي مراعاه او محاباة سياسية لاي دولة موبوءة

وطالبت الهاشم بضرورة عدم ادخال أي مقيم خرج من الكويت وذلك لأننا في مرحلة نحتاج فيها تامين الموجودين داخل الكويت ولا تتحمل المحاجر الأرقام التي ستاتي لها مستغربة قيام وزارة الصحة بطلب شهادة طبية معينه توكد الخلو من كورونا من مختبرات معتمدة لدي السفارة في مصر

وقالت الهاشم ان وزارة الصحة سابقا أرسلت فريق طبي يفحص الكويتيين القادمين من إيران وهم في إيران التي رفضت نزوله المطار متسائلة لماذا لا يتم فعل هذا الامر في جمهورية مصر العربية خاصة وانني لا اضمن ان الكل لدية مختبر معتمد لدي السفارة يأتي بشهادة طبية توكد خلوة من مرض الكورونا مطالبة بالعمل اسوة بما عملتة المملكة العربية السعودية التي قطعت دابر الشك من خلال منعها العمره عن اشرف مكان وهو مكة قائلة " هذا امن قومي لا يوجد فية مجاملات سياسية "بدوره قال عضو اللجنة النائب ماجد المطيري إن الحكومة لم توافق على تطبيق الشريعة الإسلامية بخصوص الاستبدال وترى أن هناك كلفة مالية بخصوص خفض الاستقطاع، مشيرا إلى أن المحاولات لا تزال جارية وربما يتوصل في اجتماع لاحق إلى توافق برفع نسبة الاستقطاع.

من جهته كشف النائب محمد الحويلة أن التقريرين محل بحث ولم تتبلور الصيغة النهائية بشأن خفض الاستقطاع وفوائد الاستبدال، فيما قالت النائبة صفاء الهاشم إن هناك مرونة في خفض الاستقطاع إلى 17 في المئة بدلا من 10 في المئة التي وردت في الاقتراح البرلماني.

جانب من اجتماع اللجنة المالية امس

طالبت المؤسسة بإيجاد بدائل لتعزيز مواردها المالية

«الميزانيات»: البيروقراطية تعطل مشاريع «الرعاية السكنية»

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان د. رنا الفارس لمناقشة مشروع ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية الجديدة 2020 / 2021 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2018 / 2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين ما يلي:

بلغت تقديرات المصروفات للسنة المالية الجديدة 2020 / 2021 نحو 578 مليون دينار بزيادة نسبتها 64% عن المقدر لها في السنة المالية السابقة في حين بلغ الصرف الفعلي وفق آخر حساب ختامي حوالي 345 مليون دينار، كما بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة 8.4 مليون دينار في حين قدر لها في الميزانية الجديدة 6.6 مليون دينار وبزيادة نسبتها 14% عن تقديرات السنة المالية السابقة.

ناقشت اللجنة توجه المؤسسة العامة للرعاية السكنية في طلب تمديد مدة اعفائها من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية الصادرة لها وفق قانون 14 لسنة 2016 ومساهمة ذلك في تسريع وتيرة العمل لدى المؤسسة وانجازها لمشاريعها الإسكانية.

كما أشارت اللجنة إلى أن سرعة إنجاز تلك المشاريع سوف ينعكس على انخفاض تكلفة بدل الإيجار والتي لوحظ تزايدها سنويا حتى بلغت 218 مليون دينار في السنة المالية الأخيرة 2018 / 2019 على الرغم من انخفاض عدد الطلبات الإسكانية في نفس السنة بحوالي 11 ألف طلب إسكاني عن السنة المالية السابقة وفقا لإعادة تصنيف بعضها وتحديثها بالنسبة لمستحقين الطلبات واستيفائهم لها.

وأكدت اللجنة على ضرورة بذل مزيدا من الجهد من قبل الحكومة في التنسيق ما بين الجهات الحكومية وذلك لما تعاني منه من بيروقراطية في العمل تعرقل بعض الجهات في أداء مشاريعها التنموية ومنها المؤسسة العامة للرعاية السكنية حيث لا تزال تواجه بعض العوائق أمام تنفيذها لمشروع جنوب سعد العبد الله بسبب إجراءات جهات أخرى مثل بلدية الكويت والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ووزارة الكهرباء والماء في إزالتها لبعض العوائق من مواقع المشروع، وقد أفادت الوزيرة في الاجتماع بأن الموضوع قيد البحث في مجلس الوزراء.

كما أكدت اللجنة على أن تكون هناك دراسة متأنية من قبل المؤسسة في طرحها للمشاريع وذلك لتفادي كثرة الأوامر التغيرية وتحميل المال العام تكاليف إضافية.

وناقشت اللجنة استراتيجية المؤسسة في إيجاد مصادر وبدائل تمويلية لاستدامة تمويل مشاريعها الإسكانية حيث أكدت اللجنة ضرورة سعي المؤسسة لتوفير تلك البدائل وتعزيز مواردها المالية لمواجهة الالتزامات المالية المستقبلية في ظل تناقص رأس مال المؤسسة والبالغ 1.6 مليار دينار، واللجنة سوف تقوم بتكليف ديوان المحاسبة لإجراء دراسة مستقلة للبحث في هذا الأمر.

وبحثت اللجنة إجراءات المؤسسة في الأمن والسلامة بالنسبة لمواقع مشاريعها خاصة بعد ما حدث مؤخرا في مدينة المطلاع السكنية من انهيار للموقع والذي أدى إلى بعض الوفيات جراء هذا الحادث، حيث أكدت الوزيرة في الاجتماع بأن لجنة التحقيق المحايدة والمشكلة من قبل المختصين في كل من جامعة الكويت وبلدية الكويت وخبراء وزارة العدل قد أصدرت تقريرها خلال 5 أيام عمل بالمسؤولية المباشرة لمقاول المشروع والمسؤولية الغير مباشرة لكل من المكتب الاستشاري والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وتم تكليف مدير عام المؤسسة بإجراء التحقيقات الإدارية في هذا الجانب.

وتوكد الوزيرة على اتباع إجراءات الأمن والسلامة في كافة مواقع مشاريعها وأصدرت كتب بذلك كما أفادت بمضي المؤسسة للاستفادة من تجربة انشاء مدينة صباح السالم الجامعية في إجراءات السلامة وذلك بالتعاون مع القطاع النفطي من المختصين بهذا الشأن.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

الدلال يسأل وزير المالية عن شبهة رشاوى وعمولات في صفقة «إيرباص»

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير المالية براك الشيتان عن وجود شبهة رشاوى وعمولات غير مشروعة دولية ومحلية مرتبطة بأطراف كويتية في صفقة إيرباص.

ونص السؤال على: تداولت عدد من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية شبهة وقوع جرائم تتعلق بتلقي عدد من الأطراف والشخصيات في دول الكويت رشاوى تتعلق بصفقة شراء طائرات (إيرباص)، وأشارت وسائل الإعلام المذكورة إلى إجراء جهات قضائية أجنبية تحقيقا في تلك التجاوزات والمخالفات، حيث أشير في إحدى المحاكم البريطانية إلى وجود علاقة لأطراف كويتية في شبهة تجاوزات ومخالفات ورشاوى مرتبطة بصفقة شراء طائرات (إيرباص).

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المعلومات الثابتة لدى وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وشركة الخطوط الجوية الكويتية فيما يتعلق بوجود شبهة رشاوى وعمولات غير مشروعة دولية ومحلية مرتبطة بأطراف كويتية في جهات رسمية كويتية أو مرتبطة بالقطاع الخاص منذ عام 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 – ما الجهة المناط بها متابعة وإتمام صفقة شراء طائرات من شركة (إيرباص) سواء كان ذلك في الهيئة العامة للاستثمار أو في شركة الخطوط الجوية الكويتية؟ مع تحديد مدة وجود كل شخص مكلف بمتابعة صفقة شراء الطائرات منذ تاريخ تكليفه حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – هل أجرت كل من الهيئة العامة للاستثمار أو شركة الخطوط الجوية الكويتية تحقيقا حول وجود شبهة رشاوى أو عمولات غير مشروعة مرتبطة بأطراف كويتية رسمية أو خاصة متعلقة بشراء أو نية شراء الشركة لطائرات من شركة (إيرباص) داخل الكويت أو خارجها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرار تشكيل لجنة التحقيق، ومن نتائج التحقيق وتقرير اللجنة.

4 – بيان موقف الجهات الرقابية في الدولة وعلى الأخص ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين في شأن ما ذكر من مخالفات تتعلق بصفقة شراء الخطوط الجوية الكويتية لطائرات من شركة (إيرباص)، وكذلك بيان رأيها في شأن ما أثير حول وجود شبهة وعمولات غير مشروعة ورشاوى في هذا الشأن منذ عام 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال

الطبطبائي يسأل عن سبب تعطيل مرسوم إنشاء أكاديمية الكويت للفنون

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي، بشأن تعطل مرسوم إنشاء اكاديمية الكويت للفنون، طالبا إفادته بما يلي:

1 – ما سبب تعطيل المرسوم رقم (391) لسنة 2010 في شأن إنشاء أكاديمية الكويت للفنون بعد أن أدرج ضمن خطط الكويت للتنمية والتطوير وبعد موافقة مجلس الوزراء لميزانية تقارب خمسة وستين مليون دينار وطرحت للمناقصة لمرات عدة؟

2 – لماذا عين أحد الوكلاء المساعدين بمسمى نائب مدير عام لأكاديمية الكويت للفنون، وبعض الإداريين والقانونيين بمسميات خاصة في الهيكل التنظيمية والأكاديمية لم تفعل حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

3 – شكلت خمس لجان من مجلس الأمناء لوضع النظم واللوائح التي تتناسب مع كيان الصرح الأكاديمي خلال الأعوام (2012 – 2016) وفيما بعد شكلت لجنة اختيار مدير الأكاديمية في تاريخ 2017/5/21 برئاسة د. رشيد الحمد وعضوية كل من د. مرزوق الغنيم ود. عبدالله الوتيد ود. فيصل الكندري من قبل الوزير السابق د. محمد الفارس، فما التقرير النهائي لهذه اللجان؟ ولماذا لم تفعل قرارتها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4 – لماذا عطل الوزير السابق الهيكل التنظيمي للأكاديمية بعد موافقة كل من إدارة الفتوى والتشريع وديوان الخدمة المدنية؟

5 – من أعضاء مجلس المعهد العالي للفنون المسرحية للعام الدراسي –2018 2019 والعام الدراسي 2019 – 2020؟

6 – هل عقدت اجتماعات دورية لمجلس القسم العلمي للعام الدراسي 2018 – 2019 والعام الدراسي 2019 – 2020؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محاضر هذه الاجتماعات لجميع أقسام المعهد.

7 – التسلسل الوظيفي لكل من (عميد المعهد، ووكيل المعهد، ورؤساء الأقسام العلمية للمعهد).

8 – ما سبب عدم تعديل وضع أعضاء هيئة التدريس بعد ابتعاثهم من ديوان الخدمة المدنية إثر ترشيحهم من المعهد العالي للفنون المسرحية؟

9 – لماذا لم يعدل وضع أعضاء هيئة التدريس غير المبتعثين حاملي درجة الماجستير والدكتوراة أسوة بقبلهم الذين تنطبق عليهم شروط قرار إدارة الفتوى والتشريع لمجلس الوزراء رقم (84) لسنة 2014 المؤرخ في 2014/9/28، المعتمد من المستشار صلاح حسين المسعد – رئيس إدارة الفتوى والتشريع في تاريخ 2017/11/26؟

10 – ما أسباب عدم اعتماد الوزير السابق (د. بدر العيسى) أسماء المقبولين لشغل وظيفة معيدي بعثة، ومدرسين مساعدين لقسم التمثيل والإخراج وقسم الديكتور المسرحي وقسم التلفزيو بعد رفعها من لجنة الاختيار والقبول، وبعد نشر وزارة التعليم العالي الإعلان في الصحف اليومية للعام الدراسي 2014 – 2015؟

11 – كيف استحدثت لائحة لقسم التلفزيون للعام الدراسي (2019 2020–) من دون عرضها على مجلس القسم العلمي حسبما تنص عليه المادة (11) من لائحة المعهد لعام 1981؟

12 – هل تسمح لائحة المعهد العالي للفنون المسرحية بإسناد مادة تخصصية في قسم التلفزيون – سنة أولى – إلى موظف إداري في المعهد؟

13 – ما سبب عدم تشكيل لجنة علمية أكاديمية متخصصة في المناهج الدراسية لتوصيف المواد والمحتوى الأكاديمي لكل مادة في السنوات الأربع، ودراسة مدى احتياج سوق العمل لمخرجات القسم؟ وهل للعميد صلاحية اعتماد مناهج دراسية من دون الرجوع لمجلس القسم العلمي؟

14 – كيف عين رؤساء أقسام عليمة لا نطبق عليهم شروط المادة (12) من لائحة المعهد لعام 1981 وبعض منهم لديه إنذارات سابقة؟

15 – ما الإجراءات القانونية التي من خلالها فُتح (كافيه) داخل أسوار المعهد العالي للفنون المسرحية؟

–16 كشف بأسماء الطلبة المقبولين للعام الدراسي 2019 – 2020 (الخليجيين والوافدين وغير محددي الجنسية)، وهل تنطبق عليهم الشروط واللوائح الخاصة بالتسجيل والقبول والتبادل الثقافي والمنح الدراسية؟ وهل عرضت هذه الأسماء على وزارة التعليم العالي للموافقة؟

17 – هل قُبل طلبة تجاوزت أعمارهم (24) عاما وطلبة موظفون من دون موافقة جهة العمل؟

18 – كيف أعيد قيد طلبة مفصولين منذ سنوات إلى مقاعد الدراسة ومتابعة دراستهم في الفرقة الثالثة لقسم التمثيل والإخراج المسرحي – الفصل الثاني – وهم (عبدالعزيز كاظم البلام – محمد حسين الربيعة – محمد حمزة المياحي) بالمخالفة للوائح والنظم والمادة (59) من لائحة 1981، علما بأن العميد الحالي قد فصل أحد المذكورين سابقا؟

19 – لماذا أنهي عقد أحد أعضاء هيئة التدريس في قسم النقد والأدب المسرحي من دون الرجوع إلى مجلس القسم العلمي علما بأن أغلب أعضاء القسم لديهم ساعات عمل إضافية؟

20 – ما الشروط الأكاديمية والعلمية المتبعة في المعهد العالي للفنون المسرحية لترقية أعضاء هيئة التدريس من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك، ومن أستاذ مشارك إلى أستاذ؟ ومن أهم أعضاء لجنة الترقيات؟

عمر الطبطبائي